

State of Kuwait



دولة الكويت

٣٠ أبريل ٢٠١٧

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

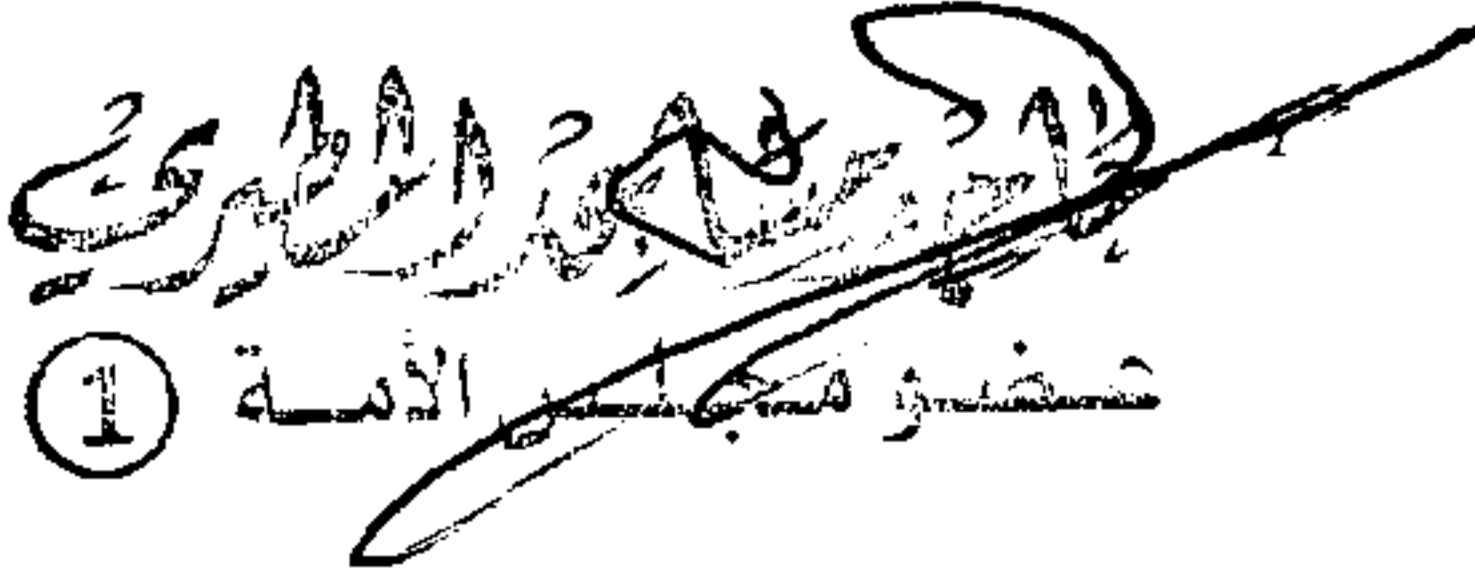
تحية طيبة وبعد ،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بشأن إضافة مادة جديدة برقم (٨٠ مكرراً) إلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٠ بشأن العمل في القطاع الأهلي، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

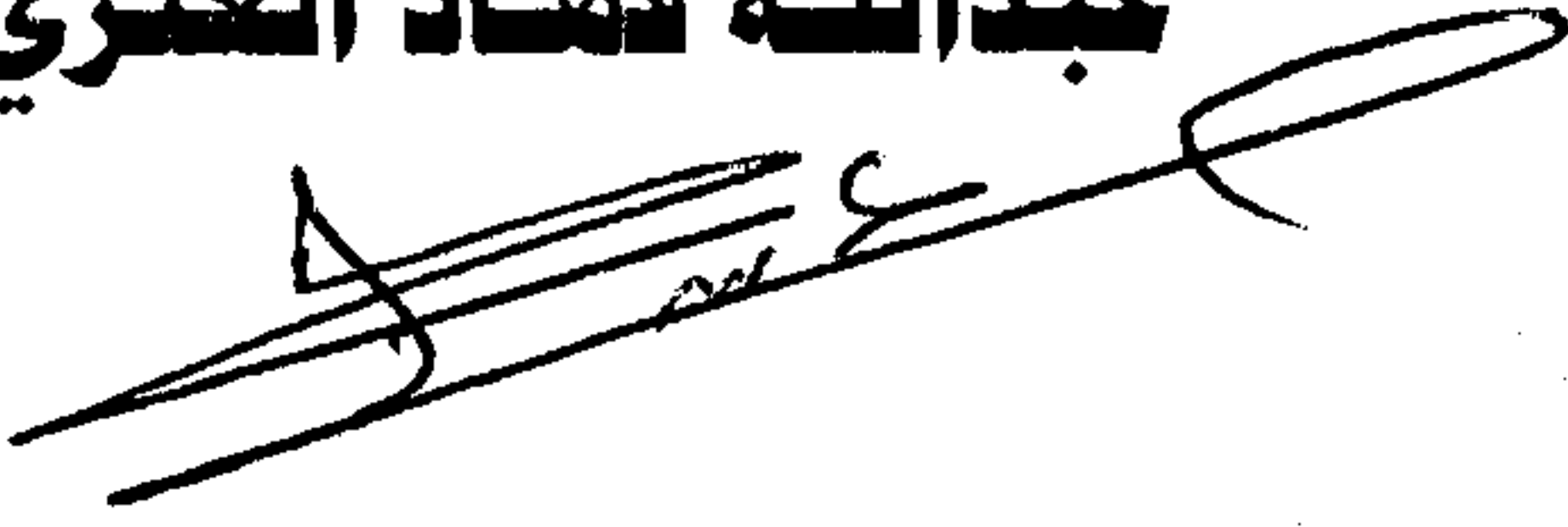
مع خالص التحية ،،

مقدمو الاقتراح

ماجد مساعد المطيري


عضو مجلس الأمة ①

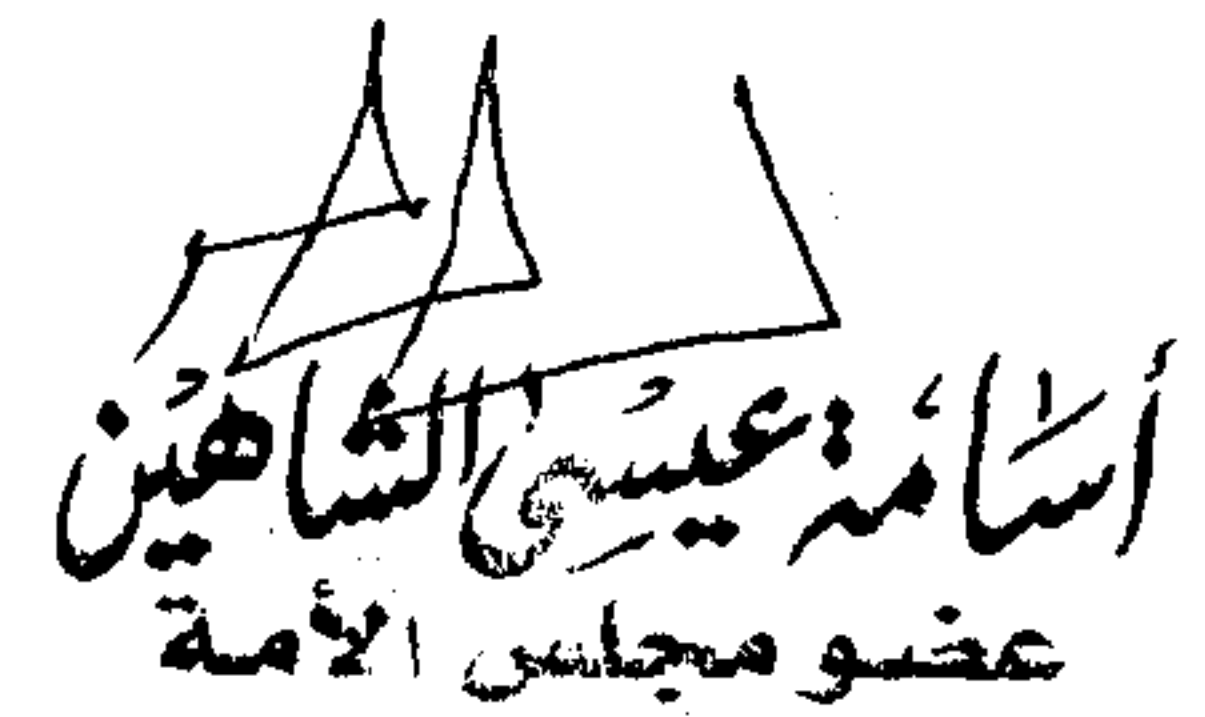
عبدالله فهاد العنزي



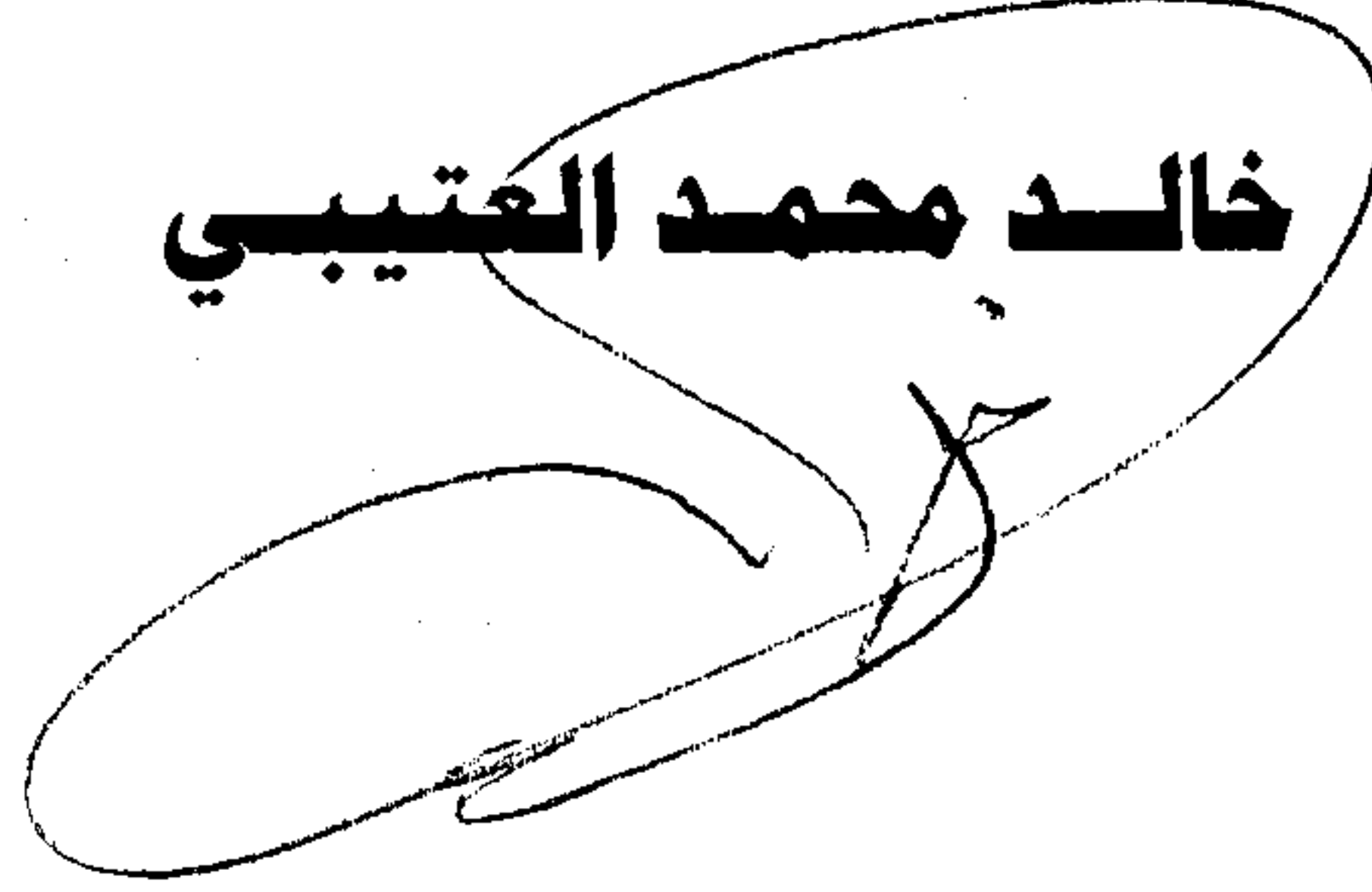
د. حمود عبدالله الخضير



أسامة عيسى الشاهين

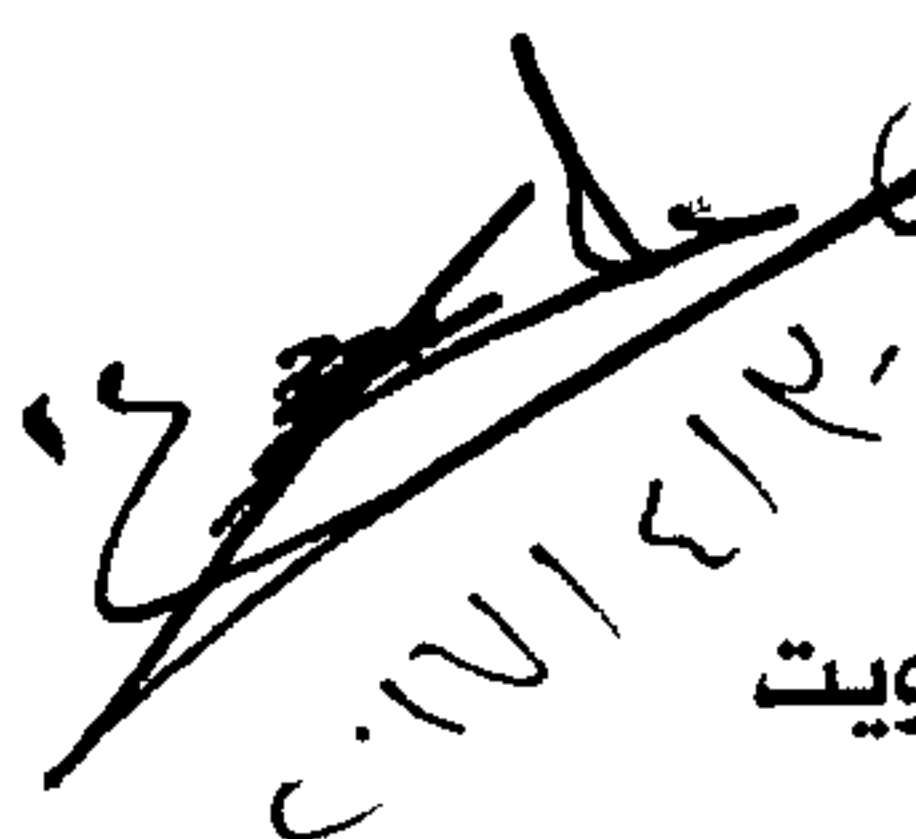

عضو مجلس الأمة

خالد محمد العتيبي



حال اللجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على الأعضاء

مع إعطائه صفة الاستعجال


رئيس اللجنة

اقتراح بقانون

بشأن إضافة مادة جديدة برقم (٨٠ مكرراً)

إلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٠ بشأن العمل في القطاع الأهلي

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى قانون العمل رقم (٦) لسنة ٢٠١٠ بشأن العمل في القطاع الأهلي والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

تضاف مادة جديدة برقم (٨٠ مكرراً) الى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٠ المشار إليه
نصها الآتي :

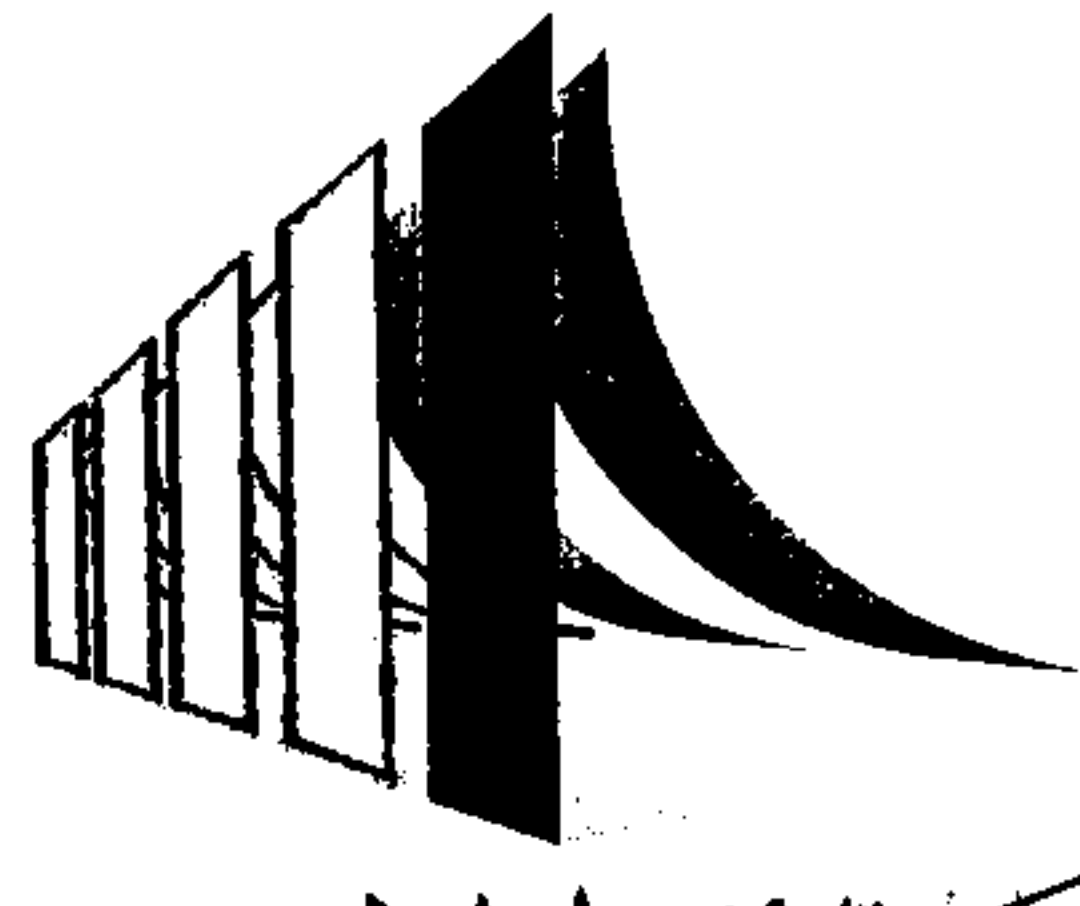
" يمنح العامل في القطاع الأهلي إجازة مرافقة مريض وذلك حسب المدة المقررة للعلاج بحيث لا تزيد على ستة أشهر بمرتب كامل، وبصرف المرتب في هذه الحالة في أول كل شهر "

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بشأن إضافة مادة جديدة برقم (٨٠ مكرراً)

إلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٠ بشأن العمل في القطاع الأهلي

ينص الدستور الكويتي في باب الحقوق والواجبات العامة على أن الدولة تقوم على توفير العمل للمواطنين وعلى عدالة شروطه (مادة ٤١) وأن الناس متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة (مادة ٢٩)، ومن المعلوم أن الدولة تتجه نحو تشجيع الاستثمار الخاص للمساهمة في توفير مناصب العمل وتخفيف العبء الذي يشكله التوظيف في القطاع الحكومي من ضغط على الميزانية، وفي سبيل ذلك تمنح مختلف التحفيزات الكفيلة بتشجيع الشباب للإقدام على العمل في القطاع الخاص.

ويبدو الاختلاف في قواعد منح الإجازة الدورية المكفولة بالقانون بين العاملين في القطاعين الحكومي والأهلي أحد مظاهر التمييز التي لا تبررها أسباب اقتصادية ولا اجتماعية، ولتشجيع الشباب الكويتي على العمل في القطاع الخاص يتوجب مساواته بالموظف في القطاع الحكومي حال تعرض أحد أقربائه أو أصدقائه إلى المرض فيكون له الحق في حصوله على إجازة مرافقة مريض أثناء فترة علاجه بالخارج حسب المدة المقررة للعلاج.